حزب جبهة التحرير الوطني
ومسار الإصلاحات السياسية في الجزائر

مصطفى بلعور – جامعة ورقلة

ملخص : نستعرض في هذه الدراسة مختلف الاصلاحات التنظيمية والسياسية التي طرأت على حزب جبهة التحرير الوطني، منذ مؤتمره الرابع في 1979حيث عرف اصلاحات هيكلية أدت إلى تقوية مكانته في النظام السياسي، كما أعلنت رئاسة الجمهورية مجموعة من الاصلاحات السياسية بعد احداث اكتوبر 1988، استهدفت فتح المجال لما يعرف بتعدد الحساسيات داخل الحزب بعد تحويله الى جبهة الى غاية تعديل الدستور في 1989 واقرار التعددية، غير أنّ القوى المحافظة في حزب جبهة التحرير الوطني عارضت الاصلاحات واتضح ذلك في الصراعات التي شهدها المؤتمر السادس للحزب في نوفمبر1988، ولعل قوة التيار الإصلاحي الذي تقف مؤسسة الرئاسة وراءه فرض على حزب جبهة التحرير الوطني قبول الاصلاحات السياسية، و التكيف مع الديمقراطية التي أصبحت خيارا إستراتيجيا للنظام.

الكلمات المفتاح : تحولات سياسية، إصلاحات سياسية، حزب جبهة التحرير الوطني.

تمهيد : إذا كانت النخبة الحاكمة قد تبّنت عقب الإستقلال الوطني نظاماً سياسياً يقوم على نمط الحزب الواحد،وعلى الإيديولوجية الإشتراكية، فإنّ التحوّلات السياسية فرضت عليها التكيّف مع مطالب وضغوطات البيئتين الداخلية والخارجية.مع منتصف الثمانينات برزت أزمة مراكزقوى في النظام السياسي بين الإصلاحيين ممثلين في الرئاسة،البورجوازية والبيروقراطية،والمحافظين ممثلين في حزب جبهة التحرير الوطني وتحديدا القوى المحافظة على استمرارية النهج الاشتراكي،حول التوجهات والخيارات السياسية والإقتصادية للبلاد، فكان كل تيار يريد التمسك بمصالحه ونفوذه، فمن جهة أدرك الإصلاحيون أنّ توسيع مشاريعهم ونفوذهم يتطلب نظاما إقتصاديا ليبيراليا يستطيعون من خلاله إستثمار رؤوس أموالهم،ومن جهة أخرى حاول المحافظون الدفاع عن مواقعهم المصلحية المرتبطة بالنهج السياسي والإقتصادي القائم على الخيار الإشتراكي والحزب الواحد.

لقد جاءت التحوّلات السياسية في إطار صراع مراكز القوى في النظام بعدما احتل حزب جبهة التحرير الوطني مكانة بارزة في النظام السياسي،لأنه مع بداية الثمانينات أصبح يفرض على المسؤولين العضوية في الحزب طبقا للمادة (120) من قانونه الداخلي، فمثلت مرحلة ما بعد المؤتمر الرابع أرقى مرحلة لحزب جبهة التحرير الوطني ،حيث حاولت القوى المحافظة أن تؤسّس لعهد الحزب الحاكم، بمعنى مشاركته في القرارات الهامة التي تتخذ في كل القطاعات الحيوية،بيد أنّ التيار الإصلاحي إستطاع أن يفرض الإنفتاح الإقتصادي ،وتأكد ذلك مع انهيار أسعار المحروقات في السوق الدولية مع منتصف الثمانينات،وعجز الدولة عن تلبية حاجيات المواطنين.

تقتضي الدراسة التطرق الى مجمل الاصلاحات التي طرأت على حزب جبهة التحرير الوطني التنظيمية والهيكلية منذ مؤتمره الرابع في 1979، ثم الاصلاحات السياسية في ظل التحولات منذ أكتوبر 1988. كما يلي :

أولاً : الإصلاحات التنظيمية و السياسية على مستوى حزب جبهة التحرير الوطني.

ثانياً : علاقة حزب جبهة التحرير الوطني بمؤسسة الرئاسة في ظل التحولات السياسية.

ثالثاً : التحول من الأحادية الى التعددية الحزبية.

أولاً : الإصلاحات التنظيمية و السياسية على مستوى حزب جبهة التحرير الوطني

أ– الاصلاحات التنظيمية واعادة هيكلة الحزب منذ مؤتمره الرابع في 1979:

عرف حزب جبهة التحرير الوطني تطوراً نوعياً منذ المؤتمر الرابع في 1979، الذي يعتبر ميلاداً ثانياً نقله من وضعيته كجهاز إلى مستوى تنظيم يجمع معظم التيارات الموجودة في الساحة الوطنية، ويذهب البعض أن ذلك كان مبرمجاً منذ أمد طويل، لكن غموض علاقته بالمؤسسة التنفيذية، والعادات المتراكمة خلال المدة السابقةجعلت مهامه كتنظيم سياسي متعدد التيارات أصعب من مهامه كجهاز حول السلطة[1].لقدإحتل حزب جبهة التحرير الوطني مكانة بارزة في فترة الرئيس الشاذلي بن جديد ،خاصة بعد مؤتمره الاستثنائي في جوان 1980 حيث اصبح يفرض على كل مسؤول في أي مستوى عضويته في الحزب طبقا للمادة (120) من قانونه الداخلي كما تمت اعادة هيكلة الحزب في عهد الرئيس بن جديد بانشاء لجنة مركزية ومكتب سياسي يرأسه الامين العام للحزب الذي هو رئيس الجمهورية.

يتضح ارتباط الحزب بالمؤسسة التنفيذية في الاجهزة المركزية، إذ أن رئاسة المؤتمر وهو أعلى هيئة لحزب جبهة التحرير

الوطني مسندة الى الامين العام للحزب أي رئيس الجمهورية الذي له وحده حق استدعاء المؤتمر للإنعقاد في الدورة العادية ، أما في الدورات الاستثنائية فينعقد بناءا على طلب ثلثي أعضاء اللجنة المركزية او بطلب من الامين العام، وينعقد وجوبا في حالة الشغور النهائي لرئاسة الجمهورية[2]، وهذا بفضل ما يتمتع به الامين العام من وسائل سياسية وقانونية على مستوى الحزب والدولة تسمح له بتجنب أي معارض لسياسته داخل اللجنة المركزية باعتباره يترأسها ويسيّر وينسق أعمالها،أما القرارات التي يتخذها المكتب السياسي تكون كذلك باسم رئيس الجمهورية" الأمين العام للحزب " وليس باسم المكتب السياسي .

لقد قامت الرئاسة بإصلاحات هيكلية على مستوى حزب جبهة التحرير الوطني حيث أعيد تقييم نشاطات أجهزة الحزب ومحاولة تكييفها مع المستجدات، إلا أن إعادة هيكلة الحزب من لجان وأقسام الى لجان وقطاعات نشاط وتغيير المسؤولين بسرعة كان له الاثر الواضح في السير العادي للحزب حيث إعترضته مشاكل من قبل جهاز الادارة،لأن تغيير كل مسؤول عن نشاط معين بمسؤول آخر يتسبب في تجميد نشاطات المسؤول الجديد مدة معينة نظرا لوجود ما يعرف بفترة الإطلاع والتأمل. وتعني إعادة هيكلة الحزب تغيير أساليب التي لم تستقر بعد وهذا بتقسيم أو دمج نشاط معين مما يعرقل سير العمل ويساهم في ضعف الحزب وتعطيله عن مهامه الاساسية والانغلاق على نفسه عند بحث طرق العمل وتنظيم المصالح، ويمكن إجمال آثار إعادة هيكلة الحزب خاصة عام 1984 في ما يلي[3]:

- تبعية أجهزة اللجنة المركزية لمسؤول الامانة الدائمة، الذي يعتبر بدوره مسؤولا أمام الامين العام، ويؤدي هذا الربط لاجهزة الحزب بشخصين الى ابتعاد الحزب عن مبدأ القيادة الجماعية.

- يعد اختيار المكلفين بقطاعات معينة اختيارغير لائق بسبب ربط مصير فاعلية الامانة الدائمة بشخص واحد يتعامل مباشرة مع الامين العام خلافا للفترة السابقة التي كان رؤساء بعض اللجان أيضا أعضاءا في المكتب السياسي نذكر من بينهم السادة : "محمد معزوزي، بلعيد عبد السلام، بن الشريف".

إن تعيين بعض أعضاء اللجنة المركزية الإضافيين على رأس قطاعات معينة من شأنه أن يؤكد فكرة التحكم في أجهزة الحزب من حيث ضرورة اعادة هيكلتها من جديد فتعيين عضو اضافي في اللجنة المركزية على رأس قطاع معين يقلل من نفوذ الحزب على القطاع المقابل والذي يشرف عليه وزير يتمتع بسلطة ادارية وسياسية واسعة، فضلا على عضويته في اللجنة المركزية كعضو دائم، وتعيين عضو اضافي في اللجنة المركزية على رأس قطاع يعني تمكينه من توجيه تعليمات لاعضاء الدائمين في اللجنة المركزية كامناء المحافظات الذين نجد بعضهم أعضاءا في القيادة السياسية للحزب ، وهو ما يتعارض مع مبادئ تنظيم الحزب. والجدول الموالي يبين توزيع اعضاء اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني حسب كل قطاع[4] :

القطاعات	الأعضاء الأساسيون	الأعضاء الإضافيون
المكتب السياسي	17	-
الوزراء	18	05
الجهاز المركزي للحزب	11	07
المحافظون الوطنيون	12	03
المنظمات الجماهيرية	23	04
المجلس الشعبي الوطني	22	03
الرئاسة	10	05
وزارة الخارجية	12	-
وزارة الدفاع	30	07
باقي الوزارات	07	05
الوزراء السابقون	03	-
الولاة	03	01

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن عدد الاعضاء الاضافيون هو: الوزراء 05، المجلس الشعبي الوطني 03 ، الرئاسة 05 ، وزارة الدفاع 07 ، في باقي الوزارات 05 واما في قطاع الولاة فيوجد عضو واحد ، أي يقدر العدد الاجمالي للأعضاء الاضافيين الذين يمارسون نشاطات ادارية ب 26 عضوا ، بينما يقدر عددهم في اجهزة الحزب 10 اعضاء فقط موزعين على النحو التالي: يوجد في الجهاز المركزي للحزب 07 اعضاء، المحافظون الوطنيون 07 اعضاء اما في المنظمات الجماهرية 04 اعضاء .على ضوء هذا التوزيع يتضح مدى امكانية تاثير اولائك الاعضاء الاضافيين انطلاقا من مكانتهم في بعض الاجهزة الادارية على الاعضاء الدائمين في حزب جبهة التحرير الوطني وقطاعاته.ويتعين على المشرفين على تلك اللجان او القطاعات او الوزارات ما داموا اعضاءا في اللجنة المركزية اقناع الاعضاء الآخرين في الحزب بما تحتويه المشاريع التي قدموها او شاركوا في تحضيرها تقديم معلومات حولها دون تدخل الامين العام للحزب[5].

تؤثر المؤسسة التنفيذية بسبب وحدة قيادة الحزب والدولة في تحديد سياسة الحزب بوسائل مباشرة وغير مباشرة نظرا لتداخل المهام بينهما رغم ان المادة (111) من دستور 1976 تنص على: « تعمل اجهزة الحزب واجهزة الدولة في اطارين منفصلين

وبوسائل مختلفة من اجل تحقيق اهداف واحدة. لا يمكن ان تتداخل اختصاصات كل منهما او تختلط ببعضها ».ويرجع اخذ النخبة الحاكمة بوحدة القيادة بين الحزب والدولة الى محاولة تجنب فصل هذه القيادة في القمة وتحقيق الاهداف المشتركة في ظل نظام يقر باولوية الحزب نظريا ولا يمنحه الوسائل الضرورية لتحقيق ذلك، كما ان تقرير الفصل في هذه الحالة معناه القضاء على الحزب او تاكيد احتواء الدولة له نظريا وواقعيا.[6] وإذا كان مؤتمر حزب جبهة التحرير الوطني يحدد الخطوط الكبرى للسياسة العامة للبلاد ، واللجنة المركزية توجهها، فإنّ رئيس الجمهورية يقرر السياسة العامة للامة في المجالين الداخلي والخارجي ويقودها وينفذها طبقا لاحكام الميثاق الوطني والمادة (111) من الدستور، وبالتالي تتضح صعوبة الفصل بين تحديد الخطوط الكبرى وتوجيه السياسة العامة للبلاد، وتقرير السياسة العامة للامة. لقد كان لتلك المسألة إنعكاسات على مستقبل النظام السياسي، إذ أدت الى تناقض الخطاب السياسي الصادر عن الرئاسة، وعن الحزب خاصة في ظل صراع مراكز القوى بين التيار الانفتاحي في الرئاسة ، والتيار المحافظ في الحزب.

في هذا السياق اعلنت رئاسة الجمهورية- عقب احداث أكتوبر 1988- مجموعة من الاصلاحات السياسية مست جبهة التحرير الوطني وتجاوزت ذكر الحزب كجهاز مؤسساتي وهو ما نتحدث عنه في النقطة الموالية.

ب- الإصلاحات السياسية على مستوى الحزب منذ أكتوبر 1988

شكل المؤتمر السادس لجبهة التحرير الوطني[7] والذي افتتح أشغاله في 26 نوفمبر 1988 محطة هامة في مسار الإصلاحات السياسية التي شرعت فيها الجزائر، وقد تناول هذا المؤتمر العناصر الرئيسية للجانب الثاني من مشروع الإصلاحات السياسية الذي أصدرته رئاسة الجمهورية في بيانها الصادر يوم 24 أكتوبر 1988، والذي تضمن المحاور التالية

1- التأصيل بالديمقراطية الفعلية في القاعدة وهذا عن طريق:

- تعميق الديمقراطية وتوسيعها في الحياة العامة، بإشراك جميع القوى الموجودة في المجتمع من أجل تحديد الاختيارات السياسية.
- تنظيم جبهة التحرير الوطني وجعلها قوة تحول وتغيير حاسم تجند أغلبية القوى السياسية الوطنية.
- تأصيل جبهة التحرير الوطني بتحقيق أوسع انخراط للقوى الوطنية ويبدو أن إقرار تعدد الحساسيات والتيارات داخل جبهة التحرير الوطني كان يهدف إلى سد الطريق كمرحلة أولى أمام المطالبة بالتعددية السياسية.[8]
- إبتعاد عمل جبهة التحرير الوطني في مناهجه ابتعاداً كلياً عن مفاهيم ووضعيات مكتسبة وحقوق ممنوحة مسبقاً وعن مفهوم الحزب المسير المتحمل مسؤولية أعمال الجهاز التنفيذي ونقائصه.
- تحرير المنظمات الجماهيرية من أية وصاية تنظيمية مفروضة على نشاطها وعلى طرق تغيير قيادتها.[9]

2- التنظيم الديمقراطي للعمل السياسي : و يهدف بالدرجة الأولى إلى استيعاب التحولات الكبرى السياسية والاجتماعية عن طريق:

- تحرير جبهة التحرير الوطني نهائياً من نزعة الممارسة التفوقية بحكم القانون على المسؤوليات في جهاز الدولة وفي المجالس المنتخبة وفي الاقتصاد والمنظمات الجماهيرية والمهنية، وبالتالي يصبح مناضلوا الجبهة يتقلدون المسؤوليات بحكم كفاءاتهم في المنافسات المفتوحة للجميع.
- التخلص من الهياكل الموازية للتنظيم الإداري والإقليمي للدولة، بحيث تقوم الجبهة على هياكل مرنة للتفكير والتنشيط والتنسيق قادرة على التكيف مع التحولات السياسية.
- إعادة النظر في أسلوب عمل جبهة التحرير الوطني وهذا بتحررها نهائياً من المشاركة في التسيير المباشر في جميع مستويات جهاز الدولة.
- تغيير دور جبهة التحرير الوطني إزاء المجالس المنتخبة عن طريق دمقرطة الحياة العمومية بعيداً عن التسيير البيروقراطي للعمل السياسي[10].

تستهدف الإصلاحات السياسية التي أخذت بها رئاسة الجمهورية فيما يتعلق بالتنظيم الديمقراطي للعمل السياسي محاولة إحداث تغيير راديكالي في مكانة جبهة التحرير الوطني داخل النظام السياسي الجزائري، وذلك بإلغاء احتكار الجبهة للمجال السياسي[11]، وقد أنهت الإصلاحات وصاية الجبهة على المنظمات الجماهيرية وألغت العمل بالمادة (120) من قانون الحزب وحدت من تدخلها في شؤون الدولة، وأدت إلى دمقرطة ولو محدودة للحياة السياسية وهذا بتحويل الحزب إلى جبهة تضم مختلف الحساسيات والتوجهات[12].يعتبر الإعلان عن تعدد التيارات داخل جبهة التحرير الوطني خطوة في طريق التعددية الحزبية، وقد أكد ذلك السيد "عبد الحميد مهري" بقوله : « إن إعادة تجديد موارد جبهة التحرير الوطني يهدف إلى إخراج صيغة حزب الذي هو بطبيعته مفهوم ضيق من الناحية النظرية، واستبداله بصيغة الجبهة التي تهدف إلى تجميع كل طاقات البلاد مادامت هذه الطاقات تجتمع حول أهداف وقواسم مشتركة ».[13]

أفرزت التحولات السياسية مجموعة من الإصلاحات السياسية برزت في بيان رئاسة الجمهورية في 24 أكتوبر

1988 ثم في القرارات التي صدرت عن المؤتمر السادس المنعقد في نهاية شهر نوفمبر 1988، إلاّ أننا سنرصد مجموعة من الملاحظات على هذه الإصلاحات وهي :

1- يندرج انفتاح الحزب على كل التيارات في إطار منطق استمرارية جبهة التحرير الوطني، ولذلك فإن تحول الحزب إلى جبهة عريضة تضم اتجاهات سياسية مختلفة مثلما كان الحال أثناء فترة الكفاح المسلح هو البديل عن التعددية الحزبية التي طالب بها البعض.

2- لا تمس هذه الإصلاحات الجانب العقائدي الإديولوجي للجبهة، بمعنى عدم التخلي عن الإشتراكية ومبادئ الميثاق الوطني بل تتعلق تلك الاصلاحات بالجوانب التنظيمية وأساليب العمل السياسي، أي تحرر المنظمات الجماهيرية والمهنية من وصاية وسيطرة الجبهة عليها في التسيير، وبالتالي يصبح بإمكان هذه المنظمات إنتخاب قيادتها بكل حرية.[14]

3- أنّ الإصلاحات أدت إلى فصل الحزب عن الدولة، فالرئيس لن يكون الأمين العام لجبهة التحرير الوطني، حيث يقول "الشاذلي بن جديد": « لابد أن يكون لجبهة التحرير قيادة تكون مسؤولة أمام المؤتمر، ولهذا من الأفضل أن يكون الأمين العام للجنة المركزية هو الذي يدير ويسير شؤون الجبهة»[15]، وفي المقابل أحدث الرئيس بن جديد منصب رئيس الجبهة في المؤتمر السادس ويرجع السبب – حسب رأيه – إلى كون مجموعة من الجبهة أرادت الإبقاء على الأمور كما كانت وأن أبقى أميناً عاماً.[16]

– أصبحت جميع المسؤوليات داخل الجبهة تتم عن طريق الانتخاب والكفاءة، وليس عن طريق التعيين حيث نص بيان الرئاسة:« أن مناضلي جبهة التحرير الوطني الحاملون لأفكارها يمكنهم أن يتقلدوا طبيعياً هذه المسؤوليات بحكم الكفاءات التي يبرهنون عليها بانتظام».[17]

– بقاء الجيش الوطني الشعبي فوق الشبهات والتأويلات لأنه أنقذ البلاد من الكارثة، وقد تحمل الرئيس بن جديد كل المسؤولية عندما تدخل الجيش في أحداث أكتوبر 1988 قائلاً : « على الذين يريدون انتقاد قوات الأمن انتقادي شخصياً فأنا أعطيت الأوامر»[18]، ومن جهة اخرى نلمح من خلال قراءة أعضاء اللجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني في 1988 أن الجيش الجزائري سيدخل بدوره مرحلة جديدة هي مرحلة التكنوقراطية وتركيز خبراته، فقد لوحظ تخفيض عدد ممثلي الجيش في اللجنة المركزية إلى حوالي النصف، فبعدما كان عددهم في اللجنة السابقة 40 ضابطاً أصبح عددهم 20 عسكرياً في اللجنة الجديدة[19]، إلى غاية استقالة إطارات الجيش من اللجنة المركزية لجبهة التحرير في 03 مارس 1989 بعد إقرار دستور 1989 و تحديد دور الجيش في الدفاع الوطني.

– أصبح الانتماء إلى جبهة التحرير الوطني إراديا مفتوحا لجميع المواطنين و التنظيمات الاجتماعية، كما أن الخطابات التي كانت ممنوعة منذ 28 سنة توضحت في المجتمع المدني، و هي تدل على النهاية القريبة لسيطرة الحزب الواحد على التمثيل السياسي[20].

تتمثل المهمة الأساسية –حسب لائحة العمل السياسي– التي صادق عليها المؤتمر السادس لجبهة التحرير الوطني في المحافظة على التجنيد الشعبي و توسيعه، و هي تضع سيادة الشعب فوق أي اعتبار و تحارب أي عمل أو تنظيم يرمي إلى الاستحواذ على السلطة بواسطة بيروقراطية تعتبر نفسها الحائز الوحيد للإرادة الشعبية، و لن يتحقق ذلك حسب نفس اللائحة إلا بالسهر على توفير حياة ديمقراطية داخل جبهة التحرير الوطني[21].و حول تنظيم نشاط جبهة التحرير الوطني تم التأكيد على ضرورة بعث الحيوية في تنظيمها و أساليب و مناهج عملها حتى تتكيف مع التحولات السياسية و بالتالي تدعم دورها القيادي في تطوير سياسة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية في البلاد[22]. وقد ورد في لائحة السياسية العامة أن: « جبهة التحرير الوطني لا ترفض أية تعددية حزبية و هي تراهن على حيويتها و قدرتها على التجديد و الابتكار و التكييف و الاستجابة لمطامح الجماهير الشعبية المعتمدة على تجربتها الفنية و رصيدها التاريخي و صحة مبادئها »[23].

بعدما نالت تلك اللوائح موافقة الأغلبية الحاضرة في المؤتمر تم وضع حد لنظام الحزب الواحد و حلت محله جبهة التحرير الوطني التي تضم مجمل التيارات و تم إقرار التعددية السياسية تمهيدا للانتقال إلى التعددية الحزبية.

ثانيا: علاقة حزب جبهة التحرير الوطني بمؤسسة الرئاسة في ظل التحولات السياسية:

إذا كان حزب جبهة التحرير الوطني قد إستطاع في عهد الرئيس الشادلي بن جديد أن يتحول الى حزب الدولة ويأخذ مكانته في النظام السياسي، فإنّ قيادة الحزب لم تتمكن من إدارة عملية الانتقال إلى التعددية بكفاءة في إطار استشراف لطبيعة التحولات السياسية إقليمياً ودولياً، أوفي إطار عملية التحولات الاقتصادية كإعادة هيكلة القطاع العام وفتح المجال أمام القطاع الخاص حيث وقفت العناصر المحافظة في حزب جبهة التحرير الوطني ضد هذه التوجهات مما عرضه لتناقضات داخلية بين مؤيدين للإصلاحات وبين معارضين لها، لذا تعرض لانتقادات عدة.[24]

لقد كانت أولى الانتقادات الموجهة إلى الحزب من طرف الرئيس بن جديد الذي تجاوز ذكر الحزب كجهاز مؤسساتي دستوري في خطابه بعد أحداث أكتوبر 1988 متهماً إياه بالضعف واللافعالية، كما بدأت الصحافة في الجزائر حملتها ضد الحزب.[25] وإذا كان الانفتاحيون قد حملوا حزب جبهة التحرير الوطني مسؤولية ما آلت إليه البلاد من ركود إقتصادي وسياسي وإجتماعي، فإنه من غير العدل أن يتحمل الحزب وحده مسؤولية الانحرافات والفشل الذريع الذي مني به النظام الحاكم، لأن الأحداث كانت تتجاوز الحزب، ولم يكن بوسعه سوى اتباع الأوامر نظراً لروابطه الوثيقة بالسلطة باعتباره أداتها ، وكان رجال السلطة ينتسبون إليه كرمز وكغطاء لهم وليس كمناضلين طائعين في صفوفه، وإذا كان الحزب قد حكم فهو لم يفعل ذلك إلاّ بتفويض محدود، فزعماء البلد الحقيقيون في الداخل لم يكونوا من نشطاء الحزب، وإنما أصحاب القرار والنفوذ في السلطة هي الأوليغارشية المركزية[26].

إستطاعت أن مؤسسة الرئاسة بقيادة بن جديد أن تؤدي دوراً مركزيا ومتعاظماً في الحياة السياسية على حساب حزب جبهة التحرير الوطني ، رغم أن الرئيس بدى في بعض اللحظات رئيسا مؤقتا يمهد لانتقال البلاد من مرحلة إلى مرحلة جديدة ثم ينسحب، بينما بدى في لحظات أخرى أنه رجل مناور منحته رئاسته الطويلة حنكة شديدة في التعامل مع حلفائه وخصومه على السواء.[27] كما ظلت مؤسسة الرئاسة تحتكر مركز الموجه لمختلف نشاطات النظام نظراً للصلاحيات التي يتمتع بها رئيس الجمهورية، بإعتباره يمثل محور النظام السياسي الجزائري، وأدى ضعف دور الحزب في تسيير مختلف جوانب الحياة السياسية والإجتماعية والثقافية إلى جعل مؤسسة الرئاسة المدعومة دستورياً أقوى مؤسسة سياسية في البلاد ويتوقف على قوتها مستقبل الكثير من القضايا والاتجاهات كونها تمثل كنه العلاقة المباشرة بين الشعب والرئيس.[28]

إتسم سلوك الرئيس بالتردد في ظل مرحلة التحولات السياسية مع نهاية الثمانينات بحيث لم تكن له سياسة واضحة للانتقال من الأحادية الحزبية إلى التعددية، في إطار منهج لإدارة عملية الانتقال، بل كان الانتقال إلى التعددية فورياً مما أدى على انفجار البنية الاجتماعية والعرقية في البلاد إلى بنية سياسية متناثرة.[29] وساهم الرئيس أيضاً بتردده وعدم تبلور رؤية سياسية لإعادة هيكلة الحزب والدولة في استفحال الأزمة السياسية ، و نتج عن ذلك عدم استقرار هيكلي في جهاز الحكم، وهو ما اتضح في أحداث أكتوبر 1988 والإصلاحات السياسية التي تلتها بدءا بالتعديل الجزئي لدستور1976 في نوفمبر 1988، ثم الإستفتاء حول دستور 1989. ومهما قيل بشأن مسؤولية الرئيس بن جديد في تفجير تلك التناقضات وقصور نشاطه إزاءها، إلا أن مؤسسة الرئاسة ظلت تحتفظ بعنصر المبادرة يدفعها في ذلك حرصها على الاحتفاظ بسموها إزاء الظروف والضغوطات المتوالية،وقد أعلنت عزمها على القيام بمجموعة من الإصلاحات استناداً إلى الصلاحيات التي يتمتع بها رئيس الجمهورية، تتعلق بتحقيق الديمقراطية والمشاركة السياسية وغيرها،حتى تتمكن من السيطرة على الأوضاع السياسية والإقتصادية . لقد جاءت هذه التطورات متزامنة مع عزم الرئيس على تقوية وجوده أمام خصومه من رموز التشدد في حزب جبهة التحرير الوطني الذين يتمتعون بقواعد مساندة مستقلة في مؤسسات الدولة ومن بعض ضباط الجيش.[30]

ثالثا: التحول من الأحادية إلى التعددية الحزبية.

كان تصور النخبة الحاكمة للإصلاحات السياسية يقوم في البداية على استبعاد فكرة التعددية الحزبية، و هو ما تضمنه بيان رئاسة الجمهورية الذي أعلن بأنه « لا يمكن بأي حال من الأحوال إقامة التعددية الحزبية من البداية مع أوساط تطمح في السلطة و في الحصول على الامتيازات في إطار ديمقراطية مظهرية تغذيها مزايدات ديماغوجية و عصبيات جهوية و فئوية »[31]، وقد رأى المؤتمر السادس نوفمبر1988 أن التعددية الحزبية في الظروف الراهنة تمثل خطراً على الوحدة الوطنية، و لهذا إهتدت النخبة الحاكمة في الإصلاحات السياسية إلى ما يعرف بالاستراتيجية الجبهوية التي تقضي بتوسيع جبهة التحرير الوطني لتضم مختلف التيارات.

لم يتعد الحديث عن مجرد انفتاح داخل الجبهة و الحديث عن التعددية الحزبية 90 يوما وهذا بإقرار دستور فبراير 1989 في المادة (40) بحق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي. وقد تكفلت رئاسة الجمهورية بملف الإصلاحات السياسية و كلفت حكومة السيد " قاصدي مرباح " بالإصلاحات الاقتصادية مما تسبب في صراع مستقبلي بينهما[32]، إنتهى بعزل السيد "قاصدي مرباح" من رئاسة الحكومة في فترة اعتماد ملفات التشكيلات السياسية في سبتمبر 1989، و خلفه السيد "مولود حمروش" الذي وجد جبهة التحرير الوطني تعج بالصراعات الداخلية، فهناك جناح المحافظين الذين وقعوا بيانا من طرف (50) شخصية و على رأسهم "يحياوي و بوتفليقة و بيطاط و بلعيد"، عبروا فيه عن رفضهم للديمقراطية خارج الجبهة وتطور الخلاف بين هؤلاء و "حمروش" إلى صراع واضح باعتباره كان من المتحمسين للتعددية الحزبية[33].

لقد جاءت التعددية الحزبية كنتيجة للتحولات السياسية التي عرفتها الجزائر، بيد أن التعددية لم يتم حسمها، لأن الدستور الذي صادق عليه الشعب الجزائري في فبراير 1989 نصّ عن جمعيات ذات طابع السياسي و ليس عن أحزاب، و من خلال تحليل مضمون المادة 40 نستشف أن

الدستور أقر التعددية الحزبية في شكل خاص هو "الجمعيات السياسية" التي لا تعتبر مرادفا أو بديلا لكلمة"حزب" الذي هو تنظيم دائم يضم مجموعة من الأفراد يعملون معا من أجل ممارسة السلطة سواء في ذلك العمل على تولي السلطة أو الاحتفاظ بها[34].ويعرف الأستاذ بيردو(Burdeau) الحزب بأنه :« تنظيم يضم مجموعة من الأفراد تدين بنفس الرؤية السياسية و تعمل على وضع أفكارها موضع التنفيذ و ذلك بالعمل في آن واحد على ضم أكبر عدد ممكن من المواطنين إلى صفوفهم و على تولي الحكم أو على الأقل التأثير في قرارات السلطة الحاكمة »[35].لكن نتساءل لماذا تكلم واضعو دستور 1989 و قانون الجمعيات السياسية عن جمعيات و ليس أحزاب؟ يمكن إبراز الجواب عن هذا الإشكال في النقاط التالية[36]:

1- محاولة تضييق مجال و نفوذ التعددية لينحصر دورها في المعارضة دون المشاركة الفعّالة و المؤثرة في النظام.
2- إستبعاد انتعاش أحزاب معينة أو قيامها لتثبت تواجدها عبر التراب الوطني.
3- إفتراض عدم وجود أو بروز أحزاب لها القدرة على الدخول في التنافس السياسي،و لذلك لابد أ تبدأ العملية بجمعيات لتتطور فيما بعد إلى أحزاب.

قد إستبعد رئيس الجمهورية في تصريحاته فكرة الأحزاب في الوقت الراهن لأنّ المادة (40) التي تنص على حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي لا تنطبق على جبهة التحرير الوطني، و استعمال لفظ الجمعيات – حسب الرئيس الشاذلي– كان عن قصد: «وذلك لنفتح المجال في إطار جبهة التحرير الوطني بحذف المادة (120)ولكي نسمح لكل من يريد الدخول إلى الجبهة كمجموعة و ليس كأفراد لأنهم موجودون من قبل و هذه حقيقة، و المعارضة التي قد نطلق عليها تعبير جمعيات أو أحزاب موجودة منذ الستينيات و لا نستطيع أن ننكر الواقع، لقد كانت هذه الجمعيات موجودة »[37].

نستخلص مما سبق أنّ رئيس الجمهورية تعمد طرح الاستراتيجية الجبهوية من أجل بعث الحركية و الفاعلية داخل أجهزة جبهة التحرير الوطني خاصة بعد الهزات التي عرفتها وأدت إلى انكماشها و تضاؤل مصداقيتها في المجتمع، و يرى السيد "عبد الحميد مهري": « أن الحزب هو جزء من الحكم لكنه لا يملك صلاحية القرار إلا نظريا، عمليا فإن الحزب كان يملك صلاحية التوجيه، لكنه لا يملك عمليا صلاحية تنفيذ القرار »[38].ولهذا فالتحولات السياسية فرضت على حزب جبهة التحرير الوطني تكييف خطابه السياسي ومواقفه مع المبادىء الديمقراطية. لقد ظل الحزب منذ الاستقلال يعكس وجهان أحدهما يمثل سلطة قائمة بالفعل و الآخر ظل يبحث عن أصوله ممثلة في مشروع ثورة أول نوفمبر 1954، لكن في أكتوبر 1988 اصطدم الوجهان السابقان حيث أرادت قوى الانفتاح المؤيدة معنويا من الخارج أن تفرض على جبهة التحرير خيارين هما[39]:

- إما أن تسير جبهة التحرير الوطني في خط الانفتاحيين و تقبل بالتحولات.
- و إما أن تتخلى عن مكانتها في الوقع الإجتماعي والسياسي.

لقد كانت البدائل المتاحة أمام الرئيس بن جديد في إطار مسار الإصلاحات التي شرع فيها تتمثل في إجراء هيكلة جذرية لجعل الحزب أكثر اتساقاً مع التحديات التي يواجهها، والتحرك نحو نظام التعدد الحزبية،وفك ارتباط الحزب بالدولة،لذا جرى تجديد هياكل جبهة التحرير الوطني اعتباراً من الخلايا المحلية فصاعداً و دخل إلى المؤتمر الوطني مندوبون جدد ليحلوا محل الأنصار القدامى و هؤلاء المندوبون ينتمون إلى الجيل الجديد مما يدل على حدوث تغيير في هذا الشأن[40].

إلاّ أنّ البعض يرى أن تركيبة المكتب السياسي بعد المؤتمر السادس 1988كانت غريبة مما يوحي بأن السلطة أرادت التخلص من الحزب و تفجيره من الداخل، و نستشف هذه الرغبة حسب "كمال بوشامة" في تصفيته قدماء الحزب، و استبدالهم بجماعات غير معروفة محتجين بضرورة إدخال عنصر الشباب داخل الحزب لتقويته ،حيث يقول بوشامة: « لقد أرادت السلطة تحطيم الحزب من الداخل، و كان يجب عليه أن يختفي من طرف مجموعة من داخل الحزب نفسه لأن طريقة تفجيره من الداخل تعتبر أسرع و أكثر نجاعة »[41].

كما أن معارضة الإصلاحات الإقتصادية والسياسية من طرف المحافظين في حزب جبهة التحرير الوطني جعل القوى الإنفتاحية الرئاسة تلجأ الى تفكيك الحزب خاصة عقب احداث أكتوبر 1988 عن طريق إقصاء المعارضين لسياسة الإصلاحات وتثبيت القوى المؤيدة لها داخل الحزب وفي المراكز الاستراتيجية الاخرى. وفي خضم هذه التحولات تمكنت القوى الانفتاحية من تحميل جبهة التحرير الوطني الجزء الأكبر من السخط على سياستها و توجهاتها الاشتراكية ،و هنا ظهرت علامات الرضى عند الدول الغربية "الأوروبيةو الأمريكية" و من المنطقة بعد السياسة الانفتاحية التي تبنتها السلطة في حين أزعجهم الخطاب السياسي الإيديولوجي المعارض و المتحفظ على الإصلاحات و الذي عبرت عنه قيادات فاعلة في حزب جبهة التحرير الوطني مثل السيد بلعيد عبد السلام و السيد أحمد طالب الإبراهيمي42.

لقي الإصلاح الداخلي الذي أراده بن جديد في البداية معارضة من شخصيات في الحزب لأن المجلس الشعبي

الوطني إحتفظ بالمسؤولين الحزبيين و هم معنيين و غير منتخبين قبل أحداث أكتوبر 1988، و استمر هؤلاء بمعارضة الإصلاحات السياسية، فقانون الجمعيات ذات الطابع السياسي رفضه مناضلوا حزب جبهة التحرير الوطني في البداية،واتضح ذلك خلال المناقشات المطولة، ولم تتم المصادقة عليه إلا بعد إدخال ثلاثين تعديلا على مشروعه الأصلي[43].و من الناحية الواقعية لم يتم اعتماد التشكيلات السياسية التي برزت على إثر صدور قانون الجمعيات السياسية إلا في شهر سبتمبر 1989، بعد المؤتمر الاستثنائي للحزب المنعقد في نوفمبر 1989حيث تم تبني التعددية الحزبية بصفة رسمية و تقرر مرة أخرى تحويل الجبهة إلى حزب[44].

كما صادق هذا المؤتمر على مجموعة من اللوائح و القرارات التي أثارت تناقضات تتمثل في عدم تخلى حزب جبهة التحرير الوطني عن الميثاق الوطني كمرجع إيديولوجي أساسي، و في الوقت نفسه جاء في اللوائح أن الحكومة هي حكومة الحزب لكن هذه الحكومة تطبق سياسة الإصلاح التي تتناقض تماما مع نص الميثاق الوطني القائم على الإيديوليجيةالإشتراكية[45]، و دعم الدولة للقطاع العام، في حين اتجهت السلطة نحو استكمال الاصلاحات الاقتصادية والسياسية.

في ظل هذه المؤشرات و التحولات السياسية التي أفرزت التعددية الحزبية أصبح يتعين على حزب جبهة التحرير الوطني تقديم برنامج واضح إذا كان لا يريد أن يغيب عن موعد الجمهورية الثانية[46]. وفي تقييمه للتحولات التي عاشها حزب جبهة التحرير الوطني خاصة بعد المؤتمر الإستثنائي قال "عبد الحميد مهري": « إن هذا المؤتمر كان مرحلة في تغيير الحزب و ملاءمته مع الظروف و الأوضاع الجديدة »[47] ويتضح ذلك من خلال النقاط التالية[48]:

1- فصل الحزب عن الدولة فلا يمكن أن يكون رئيس الجمهورية هو رئيس الحزب و هي عملية دقيقة حتى تخرج الدولة سليمة و جبهة التحرير الوطني أيضا لأن هناك من حاول خلال عملية الفصل أن يضحي بالجبهة حتى لا يتورع عن زعزعة أركان الدولة.

2- كان على جبهة التحرير الوطني أن تتبنى الإصلاحات الاقتصادية و السياسية، أما الإصلاحات السياسية فتعني ترسيخ الممارسات الديمقراطية، و قد تبنتها الجبهة في البداية داخلها و هذا يعني أنها تتحمل الرأي و الرأي المخالف،وأما مسألة الإصلاحات الاقتصادية فقد طرحت إشكالية وهي كونها تمثل تراجعا عن الاختيارات و الأهداف الأساسية للثورة ولجبهة التحرير الوطني منذ الاستقلال، لكن تم توضيح هذه القضية بالنسبة للمواطنين-حسب "عبد الحميد مهري"-وأصبحت لا تفسر على أنها تراجع عن مكتسبات الجماهير بل مواصلة سياسة الإصلاحات الاقتصادية يعتبر ضرورة لصالح الجماهير،حيث يقول السيد عبد الحميد مهري : « إذ لم نحل المشكلة الاقتصادية لا يمكننا أن نحقق الأهداف الاجتماعية لسياسة التنمية لهذا كانت الخلاصة هي أننا أوفياء للأهداف السياسية والاجتماعية لعملية التنمية ، لكن طرق التنظيم و طرق الوصول إلى هذه الأهداف تغيرت»[49].

في ظل التحولات السياسية حاولت قيادة حزب جبهة التحرير تكييف الخطاب السياسي والمواقف منذ إيقاف المسار الإنتخابي في الجزائر جانفي1992ويتضح ذلك من خلال القضايا الأساسية التالية[50]:

- تجنيد وسائل العمل السياسي لإخراج البلاد من مسلسل العنف.
- القطيعة مع الممارسات السلطوية الناجمة عن الحزب الواحد.
- القطيعة مع الاستراتيجية الفردية و الكتلية و الحزبية الضيقة.
- القطيعة مع الاتجاهات التي تريد تغييب الشعب و تهميشه عن دوره.
- رفض أي مفهوم آخر للقطيعة يتصل بهوية الشعب و إطاره الحضاري الأصيل.

يعد تركيز حزب جهة التحرير الوطني على تلك القضايا و دعوته إلى الحوار الوطني و سيادة الشعب نقطة تحول في سياسية الحزب، حيث أصبح يرفض الممارسات السلطوية الناجمة عن الفكر الأحادي و يراهن على الخيار الديمقراطي و هذا بتنظيم نشاطه و أساليب عمله حتى تتكيف مع التحولات السياسية التي تعرفها البلاد و تدعم مشاركته في تطوير سياسة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

خلاصة : نستنتج من خلال هذه الدراسة أن التحولات السياسية في الجزائر جاءت في ظروف تميزت بانقسام النخبة الحاكمة بين تيار إنفتاحي حاول تمرير الإصلاحات و الإسراع بها و تيار محافظ ومعارض لهذه الإصلاحات، كما تم تحميل حزب جبهة التحرير الوطني من طرف التيار الانفتاحي مسؤولية ما آلت إليه البلاد من تدهور إقتصادي وسياسي وإجتماعي بسبب سياسته الاشتراكية غير العقلانية والمعارضة للاصلاحات الاقتصادية والسياسية.لقد أكد الحزب تمسكه بالإيديولوجية الإشتراكية التي حاولت المؤثرات الداخلية والخارجية أن تدفعه إلى التخلي عنها ،ولهذا فالتحولات السياسية كانت تستهدف حزب جبهة التحرير الوطني وتسعى إلى إسقاطه من الحكم

،وبالتالي محاكمته تاريخيا. وتتمثل الأخطاء التي ارتكبها حزب جبهة التحرير الوطني في النقاط التالية :

أ- تكريس الاعتماد على الجيش بصفته القوة الوحيدة المنظمة في البلاد، وتحول حزب جبهة التحرير الوطني إلى مجرد جهاز سياسي عديم الفعالية، لكن حرص "بن جديد" على إحداث تغييرات تنظيمية في الحزب بهدف دعمه مع مطلع الثمانينات جعله يسترجع مكانته على اثر تعيين السيد "شريف مساعدية" مسؤولاً عن الحزب، إلاّ أن الجيش ظل يلعب دوراً محورياً في معادلة القوى السياسية على حساب حزب جبهة التحرير الوطني.

ب- أدّى تفشي الفساد والبيروقراطية داخل الحزب إلى تقهقره وإلى فقدان ثقة الجماهير في خطابه و مشروعه السياسي،كما أن انفصام إيديولوجية النص وإيديولوجية الفعل أدى بدوره إلى إضعاف مصداقية الحزب.

ج- الصراع داخل الحزب وتمثلت أطرافه في الحرس القديم بقيادة شريف مساعدية وبيروقراطية الحزب،وظهور التناقضات بين مؤيدين و متحفظين ومعارضين للإصلاحات التي أعلن عنها الرئيس لفسح المجال للتعددية هي عوامل ساعدت على تفكيك الحزب. على اثر تعيين السيد "شريف مساعدية" مسؤولاً عن الحزب، إلاّ أن الجيش ظل يلعب دوراً محورياً في معادلة القوى السياسية على حساب حزب جبهة التحرير الوطني.

د- قاد التحالف بين التكنوقراط والجيش بعيداً عن الحزب إلى بروز صراع علني أثناء حكم بن جديد بين كل من حزب جبهة التحرير الوطني والحكومة،وقد برز ذلك في فترة رئيس الحكومة السابق سيد أحمد غزالي.

منذ ميلاد جبهة التحرير الوطني وتطورها وإعلانها حزباً فقد حمل في تلك المراحل عناصر القوة والضعف، ولذلك فالحزب تنظيم يبحث دائماً عن مكانته في الساحة السياسية وفي السلطة.

قائمة المراجع :

[1] محمد العربي، ولد خليفة، التنمية والديمقراطية في الجزائر والمنطقة العربية. الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 1991، ص55..

[2] سعيد بوالشعير، النظام السياسي الجزائري. الجزائر: دار الهدى، 1990 ، ص 125.

[3] نفس المرجع ، ص 131.

[4] علي بن محمد، جبهة التحرير الوطني بعد هواري بومدين حقائق ووثائق. الجزائر: دار الأمة، 1998، ص 229.

[5] سعيد بوالشعير، المرجع السابق،ص 133.

[6] نفس المرجع، ص 133.

[7] اجتمع في هذا المؤتمر 5078 عضواً على رأسهم الشاذلي بن جديد، وحضره جميع أعضاء المكتب السياسي وبدأت أعمال المؤتمر موزعة على أربعة جلسات خصصت الأخيرة لانتخاب اللجنة المركزية والأمين العام للحزب والمرشح الوحيد لرئاسة الجمهورية، وقد شكل المؤتمر خمسة لجان، ضم مكتب رئاسة المؤتمر مسؤول الأمانة العامة للحزب السيد عبد الحميد مهري وآخرون.

[8] Mohamed , Taher, Ben Saada, Le régime politique Algérienne. Alger : Entreprise national du livre, 1992,p69.

[9] « بيان رئاسة الجمهورية يتضمن العناصر الرئيسية للجانب الثاني من مشروع الإصلاحات السياسية ». المجاهد الأسبوعي، العدد(1473)، يوم 28-10-1988، ص6- 7.

[10] نفس المرجع، ص 07.

[11] Mohamed Taher Ben Saada, op cit, p70.

[12] Kapil Arun, « L’évolution du régime autoritaire en Algérie ». Annuaire de l’Afrique de Nord, Paris: édition C.N.R.S, 1990, p525.

[13] Mohamed Taher Ben Saada, op cit, p69.

[14] حيدر أسعد، (الجمهورية الرابعة). مجلة المستقبل، العدد 615، ديسمبر 1988، ص25.

[15] « الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد في حوار مع الشرق الأوسط». جريدة الشرق الأوسط، عدد (3961)، يوم 02 أكتوبر 1989، ص07.

[16] نفس المرجع، ص07.

[17] « بيان رئاسة الجمهورية المتضمن الجانب الثاني من مشروع الإصلاحات »، مرجع سابق، ص6- 7.

[18] حيدر أسعد، مرجع سابق، ص25.

[19] نفس المرجع ، ص25.

[20] Kapil Arun, op.cit, p526.
[21] حزب جبهة التحريري الوطني. « لائحة العمل السياسي لجبهة التحرير نوفمبر 1988»، يوم 1988/11/30.
[22] نفس المرجع.
[23] محمد العربي الزبيري، المؤامرة الكبرى أوإجهاض الثورة. الجزائر : المؤسسة الوطنية للطباعة والنشر، 1989، ص179.
[24] نبيل عبد الفتاح، ((الأزمة السياسية في الجزائر: المكونات والصراعات والمسارات)). مجلة السياسة الدولية، العدد108، أفريل 1992، ص192-193.
[25] سليمان الرياشي وآخرون، الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية. بيروت م. دراسات الوحدة العربية، 1996، ص65.
[26] حسان، م، قصة غرق. (ترجمة: مهني الجزائري) دار النشر مارينور، 1996، ص180.
[27] صلاح الدين، حافظ، صدمة الديمقراطية. القاهرة : دار سينا للنشر، 1993،1، ص76.
[28] سليمان الرياشي، مرجع سابق، ص57.
[29] نبيل عبد الفتاح، مرجع سابق، ص191.
[30] سليمان الرياشي، مرجع سابق ، ص58.
[31] « بيان رئاسة الجمهورية المتضمن الجانب الثاني من مشروع الإصلاحات »، مرجع سابق، ص6.
[32] تمالت، محمد، الجزائر من فوق بركان حقائق وأوهام 1988- 1999. الجزائر: ب.د.ن ، 1999 ، ص28.
[33] م، صادوق، « 11 سنة من الأزمة كابوس الجزائر متى ينتهي؟ ». الخبر الأسبوعي، عدد(24)، من 18 إلى 24 أوت 1999، ص11.
[34] نبيلة، عبد الحليم كامل، الأحزاب السياسية في العالم. القاهرة: دار الفكر العربي، 1977، ص78.
[35] نفس المرجع ، ص82.
[36] عمر صدوق، آراء سياسية وقانونية في بعض قضايا الأزمة. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995 ، ص51.
[37] «خطاب رئيس الجمهورية في افتتاح الدورة الاستثنائية للجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني ».جريدة الشعب، عدد 7903، 1989/3/29، ص4.
[38] « حوار مع السيد عبد الحميد مهري حول تحديات جبهة التحرير الوطني ». جريدة الشعب ، عدد (7970)، يوم 17 جوان 1989، ص 02.
[39] محمد العربي، ولد خليفة، الأزمة المفروضة على الجزائر. الجزائر: دار الأمة، نوفمبر، 1998، ص134.
[40] عبد الباقي الهرماسي وآخرون، ديمقراطية من دون ديمقراطيين سياسات الإنفتاح في العالم العربي والإسلامي. بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 1995، ص299.
[41] Kamel Bouchama, le FLN à t-il jamais eu le pouvoir? (1962-1992). Alger : éditions Elmaarifa, 1997. p198.
[42] محمد العربي ولد خليفة، الأزمة المفروضة على الجزائر، مرجع سابق، ص34.
[43] سليمان الرياشي، مرجع سابق، ص43.
[44] محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص18.
[44] نفس المرجع ، ص18.
[44] نفس المرجع ، ص18.
[44] Mohamed Tahar Ben saada, op cit, p 72.
[44] « حوار مع عبد الحميد مهري الأمين العام لجبهة التحرير الوطني، ندعوا لقيام ائتلاف حزبي ». مجلة الحوار، عدد (25)، جانفي، 1990، ص14.
[44] نفس المرجع ، ص14.
[44] نفس المرجع ، ص 14.
[44] حزب جبهة التحرير الوطني،« بيان المكتب السياسيخ في 26 جانفي 1993 ». الجزائر اليوم، العدد (259)، الصادرة يوم، 31-01-1993، ص4.
[44] نفس المرجع ، ص18.
[44] Mohamed Tahar Ben saada, op cit, p 72.
[44] « حوار مع عبد الحميد مهري الأمين العام لجبهة التحرير الوطني، ندعوا لقيام ائتلاف حزبي ». مجلة الحوار، عدد (25)، جانفي، 1990، ص14.
[44] نفس المرجع ، ص18.
[44] Mohamed Tahar Ben saada, op cit, p 72.
[44] « حوار مع عبد الحميد مهري الأمين العام لجبهة التحرير الوطني، ندعوا لقيام ائتلاف حزبي ». مجلة الحوار، عدد (25)، جانفي، 1990، ص14.
[44] نفس المرجع ، ص14.
[44] حزب جبهة التحرير الوطني،« بيان المكتب السياسي في 26 جانفي 1993 ». الجزائر اليوم، العدد (259)، الصادرة يوم، 31-01-1993، ص4.
[45] نفس المرجع ، ص18.
[46] Mohamed Tahar Ben saada, op cit, p 72.
[47] « حوار مع عبد الحميد مهري الأمين العام لجبهة التحرير الوطني، ندعوا لقيام ائتلاف حزبي ». مجلة الحوار، عدد (25)، جانفي، 1990، ص14.
[48] نفس المرجع ، ص14.
[48] نفس المرجع ، ص 14.
[48] حزب جبهة التحرير الوطني،« بيان المكتب السياسي في 26 جانفي 1993 ». الجزائر اليوم، العدد (259)، الصادرة يوم، 31-01-1993، ص4.